The Development of Saudi–Turkish Political Relations after the End of the Khashoggi Assassination Crisis

Lecturer Dr. Hazem Hameed Jabr
University of Basrah / Center for Basrah and Arabian Gulf Studies
E-mail: hazim.jabar@uobasrah.edu.iq

Abstract:

This research examines the evolution of political relations between Saudi Arabia and Turkey following the 2018 assassination of journalist Jamal Khashoggi, an event that caused severe tension due to divergent positions on regional and security issues. At the beginning of 2021, signs of renewed rapprochement emerged, driven by mutual strategic and economic needs, leading to the normalization of relations through high-level visits and the signing of cooperation agreements.

The study sheds light on the trajectory from escalation to partnership, based on an analysis of political and regional contexts. It concludes with the necessity of consolidating bilateral dialogue to enhance regional stability and mutual interests.

Keywords: Jamal Khashoggi, Saudi–Turkish Relations, Political Assassinations, Strategic Partnership

تطور العلاقات السياسية السعودية التركية بعد انتهاء أزمة اغتيال الخاشقجي

المدرس الدكتور حازم حميد جبر
جامعة البصرة / مركز دراسات البصرة والخليج العربي
E-mail: hazim.jabar@uobasrah.edu.iq

الملخص:

يتناول هذا البحث تطور العلاقات السياسية بين السعودية وتركيا بعد أزمة اغتيال الصحفي جمال خاشقجي عام 2018، إذ شهدت العلاقات توتراً حاداً على خلفية مواقف متباينة من قضايا إقليمية وأمنية. ومع بداية عام 2021، بدأت بوادر التقارب مجدداً مدفوعة بحاجات استراتيجية واقتصادية متبادلة، ما أدى إلى تطبيع العلاقات عبر زيارات رفيعة المستوى وتوقيع اتفاقات تعاون. يسلط البحث الضوء على مسار التحول من التصعيد إلى الشراكة، مستنداً إلى تحليل السياقات السياسية والإقليمية، ويخلص إلى ضرورة ترسيخ الحوار الثنائي بما يعزز الاستقرار الإقليمي والمصالح المشتركة.

الكلمات المفتاحية: جمال الخاشقجي، العلاقات السعودية التركية، الاغتيالات السياسية، الشراكة الاستراتيجية

المقدمة:

مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا في عام ٢٠٠٢م ، شهدت العلاقات ما بين السعودية وتركيا تطوراً ملحوظاً، إذ اتفاقاً في عديدٍ من المواقف فيما يخص الأوضاع الإقليمية والعالمية، وكانت أفضل أحوال تلك العلاقات حين زار العاهل السعودي الراحل، الملك عبد الله بن عبد العزيز تركيا في آب/ ٢٠٠٦ ، ما شكَّل تحوُّلاً مهماً في تاريخ العلاقات، وفي عام ٢٠١٥ زار الرئيس التركي أردوغان المملكة السعودية، ووقَّع البلدانِ اتفاقية التعاون الاستراتيجي، وعاود الملك سلمان بن عبد العزيز في نيسان/ ٢٠١٦ زيارة تركيا، ووقَّع البلدانِ معاهدة لتأسيس (مجلس التنسيق التركي السعودي)، لكن ما لبثت ان نشأتِ الصراعات والتوترات في العلاقات بين البلدين مع بداية الثورات العربية أواخر عام ٢٠١٠. التي تسببت بنشوب خلاف اتسع منذ عام ٢٠١٣ صعوداً؛ بسبب تضارب الآراء والمصالح في أزمات إقليمية كمصر وسوريا وقطر وليبيا، حتى يوم ٢ تشرين الأول/ ٢٠١٨، الذي شهد جريمة اغتيال الصحفي السعودي (جمال خاشقجي) بقنصلية بلاده في مدينة إسطنبول، وهذا ما تسبب باشتداد الأزمة ووصولها إلى مراحل القطيعة والمواجهة السياسية بين البلدين.

بعد بضع سنوات ظهرت بوادر تحسُّن العلاقات عبر تصريحات لقاءات المسؤولين من البلدين وفي أواخر عام ٢٠٢١، أعلن الرئيس التركي فتحَ صفحة جديدة مع دول الخليج جميعها، وتحدَّث أردوغان مع العاهل السعودي الملك سلمان لبحث العلاقات الثنائية، وبعد مسار سياسي إيجابي بين البلدين قام الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بزيارة للسعودية بعد خمس سنوات واعدّت هذه الزيارة نقطةَ تحوُّل في العلاقات بين البلدين لأنها الأولى التي يجريها أردوغان للمملكة منذ عام ٢٠١٧ ، وكانت تهدف إلى تفكيك الخلافات التي طفت على العلاقات بين البلدين..

اذن؛ يمكن تتبع مسار البحث عن طريق ثلاث مراحل محورية أساس

في المرحلة الأولى، التي تمتد من بدايات القرن الحادي والعشرين وحتى منتصف العقد الثاني التي تميزت بنوع من التوازن الحذر، إذ شهدت تقارباً نسبياً مع تركيا بعد عام ٢٠٠٢، فقد حاولت أنقرة اعتماد سياسة خارجية ايجابية تجاه العالم العربي، وذلك من تبني مبدأ "تصفير المشاكل" وتعزيز علاقات العمق العربي ومنها المملكة السعودية، ولكن سرعان ما بدأت الخلافات في أعقاب التحولات في المنطقة الإقليمية، وعلى رأسها اندلاع "الربيع العربي"، وتباين مواقف حول الثورة في بعض الدول العربية .

أما المرحلة الثانية، فتمثلت في تداعيات قضية اغتيال الخاشقجي في شهر تشرين الأول من عام ٢٠١٨ في القنصلية السعودية بإسطنبول، إذ وجهت الجمهورية التركية انتقادات شديدة للسعودية، وعملت على تسييس القضية إعلامياً ودولياً وقانونياً، مما أدى إلى تدهور العلاقات بين البلدين، وتجميد التواصل الدبلوماسي، والحرب التجارية من خلال المقاطعة للمنتجات التركية داخل المملكة.

أما المرحلة الثالثة مثلت نقطة التحولٍ إيجابية بين البلدين، إذ بدأت ملامح التقارب عام ٢٠٢١، مدفوعة بالتغيرات دولية، وحسابات المصالح الاستراتيجية وسياسية واقتصادية لكلا البلدين.

أهمية البحث تنبع هذه الأهمية من فهم ديناميات التحول في العلاقات السعودية التركية كونهما دولتين محوريتين في المنطقة، وأهمية تسليط الضوء على أحداث معينة—كحادثة الخاشقجي—أن تعيد تشكيل العلاقات والتحالفات في الشرق الأوسط، كما يوفر البحث تحليلياً لإلية تفاعل الاعتبارات الأمنية والاقتصادية في توجيه السياسات الخارجية للدول.

إشكالية البحث: تنطلق إشكالية البحث من سؤال مفاده إلى أي مدى أثرت أزمة اغتيال الصحفي خاشقجي في إعادة تشكيل العلاقات السياسية بين الرياض وأنقرة، وما الأوضاع التي دفعت البلدين إلى تجاوز الأزمة بينهما؟

فرضية البحث: يفترض البحث أن تدهور العلاقات بين السعودية وتركيا لم يكن سوى تعبير عن تراكمات من التباين السياسي سابقة لقضية اغتيال الصحفي جمال الخاشقجي ، وأن العودة إلى حالة الاستقرار السياسي جاءت نتيجة المصالح الاستراتيجية للطرفين.

المنهجية البحث: تم تقسيم البحث على ثلاث محاور واعتمد على المنهج التحليلي–الوصفي، عبر تتبع مسار العلاقات الثنائية منذ مطلع القرن الحادي والعشرين وحتى عام ٢٠٢٤، وركز على تحليل الخطابات الرسمية، والمواقف السياسية، والمعطيات الاقتصادية، والزيارات الدبلوماسية، مع الاستعانة بالمنهج المقارن لتفسير نقاط التباعد والتقارب بين البلدين في مراحل مختلفة.

وعليه ، يسعى الباحث على تقديم قراءة لتطور العلاقات المملكة العربية السعودية والجمهورية التركية، وذلك في تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور رئيسة تغطي المراحل الثلاث المشار إليها، مع التركيز على طبيعة التحولات، ومسبباتها، وانعكاساتها على المستوى العالمي والإقليمي.

المحور الأول

العلاقات السعودية التركية من التقارب الاستراتيجي إلى التباعد الهيكلي (٢٠٠٢–٢٠١٧)

شهدت العلاقات التركية – السعودية في بداية القرن الجديد تحوّلًا ملحوظًا من الفتور التقليدي إلى شراكة متعددة الأبعاد، ثم إلى حالة من التوتر البنيوي بعد ٢٠١١. ذلك التغير يمكن قراءته ضمن التحولات الإقليمية والدولية التي فرضت على البلدين إعادة صياغة أولوياتهما السياسية والأمنية.(١)

مثّلت الانتخابات في تركيا عام ٢٠٠٢ انعطافاً مهماً في تاريخ تركيا المعاصر، إذ أسفرت عن صعود حزب العدالة والتنمية إلى السلطة ببرنامج إصلاحي شامل، مما أتاح له بسط نفوذه السياسي وتوجيه دفة السياسة الخارجية بأسلوب جديد، بعيد عن الحالات التقليدية التي هيمنت على الحقبة الحكم الكمالية.(٢)

ويعد حزب العدالة والتنمية في تركيا امتدادًا لتيار الإسلام السياسي، غير أنّ توجهاته الفكرية والتنظيمية تميّزت بقدرٍ من الابتعاد عن الطروحات الراديكالية التي تبناها التيار التقليدي المتمثل في تجربة نجم الدين أربكان وحزب الرفاه، وقد انتهج قادة الحزب، وفي مقدمتهم رجب طيب أردوغان وعبد الله غول، مسارًا أكثر توافقًا مع معايير النظام الديمقراطي، ما سمح بتوصيف الحزب ضمن ما يُعرف في الأدبيات الغربية، لا سيما في الخطاب السياسي الأميركي، بمصطلح "الإسلاميين المعتدلين" أو "الديمقراطيين المحافظين". ويعكس هذا التوصيف محاولة لإدماج التيارات ذات الخلفية الإسلامية في النظم السياسية الحديثة من دون الانزلاق إلى الأطر الأيديولوجية المتطرفة أو المعادية للمنظومة الديمقراطية.(٣)

وقد ترافق هذا التحول السياسي مع قناعة متنامية لدى صانعي القرار الأتراك باستحالة تحقيق حلم الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، نتيجة العقبات السياسية والثقافية التي وضعها عدد من دول الاتحاد، خاصة فرنسا وألمانيا، أمام عضوية تركيا، على الرغم من الالتزامات المتواصلة التي أبدتها أنقرة منذ توقيع اتفاقية أنقرة عام ١٩٦٣.(٤)

بناءً على ذلك، أعادت القيادة التركية بقيادة حزب العدالة والتنمية النظر في أولوياتها الاستراتيجية، متجهة نحو ما عرف بسياسة "العمق الاستراتيجي"، وهي الرؤية التي بلورها أحمد داود أوغلو، وزير الخارجية التركي آنذاك، والتي تقوم على إعادة دمج تركيا ضمن محيطها الجغرافي الحضاري، لاسيما العالم العربي والإسلامي.(٥)

يرى داود أوغلو أن المجال العربي يشكل فضاءً حيويًا ذا امتدادات تاريخية وثقافية تسمح لتركيا بأداء دور قيادي فاعل، أكثر مما يمكن أن توافره لها أوروبا التي تنظر إلى تركيا كطرف خارجي لا يندرج ضمن نسيجها الحضاري(٦)، ومن هذا المنطلق، كثّفت أنقرة بعد عام ٢٠٠٢ من حضورها السياسي والاقتصادي في المنطقة العربية، ونسجت شراكات استراتيجية جديدة في مجالات الطاقة والاستثمار والدبلوماسية الثقافية.

هذا التحول لم يكن فقط ذا طابع سياسي، بل انعكس أيضاً على الأداء الاقتصادي. فقد شهدت تركيا في السنوات التالية لنهاية عام ٢٠٠٢ نموًا اقتصاديًا متسارعًا، إذ ازداد الناتج المحلي الإجمالي نحو ٢٣٠ مليار دولار أمريكي عام ٢٠٠٢ إلى أكثر من ٨٢٠ مليار دولار أمريكي عام ٢٠١٣، وفق تقارير اقتصادية رسمية(٧)، وقد أرجع العديد من الباحثين هذا النمو إلى تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية مع دول الجوار، وعلى رأسها الدول العربية الغنية بالنفط، والتي فتحت أسواقها أمام الصادرات التركية، واستثمر تفي البنية التحتية والعقارات داخل تركيا.(٨)

بناءً عليه، يُمكن القول إن النسق الجديد في السياسة التركية لم يكن مجرد إجراء مؤقتا واضطرارياً، بل يعكس رؤية متكاملة لإعادة تموضع تركي في بيئتها الإقليمية التقليدية، مستفيدة من عناصر التاريخ والجغرافيا والاقتصاد، بعد أن فشلت في تحقيق الاختراق المنشود في البوابة الأوروبية.

عند وصول حزب العدالة والتنمية عام ٢٠٠٢ ليوازيه اهتمام سعودي متزايد بالتحوّل التركي في السياسة الخارجية، فقد بلغ حجم التبادل التجاري حينها نحو ١.٣ مليار دولار، ما شكّل بدايةً لمسار تصاعدي مدفوع بجاذبية السوق التركية، والاستقرار السياسي النسبي، والتحولات الجيوسياسية بعد أحداث ١١/ايلول، كما دفعت تحولات النظام الدولي والشكوك المتزايدة تجاه الحليف الأميركي إلى تنويع الشراكات، في حين سعت تركيا إلى توسيع نفوذها الإقليمي عبر أدوات القوى الناعمة، فقد تلاقت الرؤى حول ملفات مثل التوازن مع إيران بعد الغزو الأميركي للعراق ٢٠٠٣، وأسفر هذا التلاقي عن تأسيس مجلس أعمال مشترك واتفاقات أمنية واقتصادية متعددة.(٩)

وبعد الزيارة التاريخية التي أجراها الملك عبد الله إلى تركيا عام ٢٠٠٦، أكّدت نضوج التفاهمات بين البلدين، وأصبحت تركيا شريكًا استراتيجيًا لمجلس التعاون الخليجي عام ٢٠٠٨، ما أرسى أسس تعاون مؤسسي عبر اللجنة الاقتصادية المشتركة، وسط سعي سعودي لتنويع الاقتصاد بعد أزمة ٢٠٠٨.(١٠)

بعد اندلاع الانتفاضات العربية التي مثّلت منعطفًا جوهريًا في العلاقة، فقد كشفت عن اختلاف جوهري في المنطلقات الفكرية والسياسية للطرفين، إذ تبنت تركيا خطابًا داعمًا للتغيير الديمقراطي، بخاصة في مصر وتونس، بينما عبّرت السعودية عن تحفّظ كبير تجاه الحراك الشعبي، خشيةً من تداعياته على الاستقرار الداخلي والإقليمي، على الرغم من لحظات التقارب الظرفي، كما في ليبيا، ظل التعاون محكومًا بسقوف محدودة، ففي حين دعمت تركيا جماعة الإخوان المسلمين كفاعل سياسي شرعي، صنّفتها السعودية منظمة إرهابية، ظهر هذا التناقض بشكل صارخ بعد انقلاب تموز ٢٠١٣ في مصر، حين دعمت الرياض نظام السيسي وهاجمت الخطاب الإسلامي الحركي، بينما عدّته أنقرة انقلابًا على الشرعية الشعبية.(١١)

مع تولي الملك سلمان الحكم، بدت بوادر ترميم في العلاقات، فدعم تركيا لعاصفة الحزم في اليمن، وزيارة أردوغان للرياض، ثم زيارة الملك سلمان لأنقرة، شكلت مؤشرًا على تنسيق استراتيجي وتأسيس مجلس التنسيق السعودي–التركي عكس ذلك التقارب، لكنه ظل هشًا.

في عام ٢٠١٦ حصلت محاولة الانقلاب في تركيا التي مثلت اختبارًا لهذا التقارب، إذ عدّ الموقف السعودي متأخرًا وباردًا نسبيًا، مقارنةً بمواقف دول كقطر. أُثيرت شكوك داخل أنقرة بشأن النوايا السعودية، ما أعاد التوتر إلى واجهة العلاقات.(١٢)

وبعدها بعام جاءت أزمة حصار قطر التي مثّلت لحظة الذروة في التباعد التركي–السعودي،فقد انحازت أنقرة إلى الدوحة، معدةً الحصار تهديدًا للأمن الإقليمي، وفعّلت اتفاقية الدفاع المشترك وأرسلت قوات إلى القاعدة التركية في قطر، في المقابل رأت الرياض في ذلك انحيازًا استراتيجيًا ضدها.(١٣)

وفي هذه المرحلة توسّعت تركيا في استخدام أدواتها الإعلامية والبرلمانية للدفاع عن قطر، وتزايد حضورها العسكري في سوريا والعراق والصومال، عُدّ تهديدًا لتوازنات الخليج، كما قادت السعودية ومصر حملة ضد ترشح تركيا لمجلس الأمن الدولي عام ٢٠١٥، ما يعكس تحول الخلاف من سياسي إلى صراع على النفوذ الإقليمي، يُعاد فيه تعريف الأمن، ودور الحركات الإسلامية، ووظيفة الدولة.

على وفق ما تقدم من معطيات يمكن توصيف مسار العلاقات التركية–السعودية بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠١٧ بأنه تدرّج من تقارب مصلحي ناضج إلى تباعد هيكلي. ففي حين بدأت العلاقة بتفاهمات اقتصادية وأمنية عميقة، كشفت أحداث ما بعد ٢٠١١ عن تباين جذري في الرؤية الإقليمية بين أنقرة والرياض. وقد أدت قضايا الإسلام السياسي، ومواقف الطرفين من التحولات الديمقراطية، والمنافسة على تصدر نفوذ (العالم الاسلامي السني)، دورًا رئيسًا في إعادة تشكيل العلاقة بين الحليفين السابقين.

وبذلك، فإن أي حديث عن شراكة استراتيجية دائمة بين تركيا والسعودية في تلك المرحلة يظل مرهونًا بإعادة تعريف الأدوار والهويات، وتضييق فجوة التصورات بين الطرفين حيال قضايا إقليمية جوهرية، لم يكن بالإمكان تجاوزها خلال العقد الذي أعقب الربيع العربي.

ووسط التأزم الخفي بين البلدين جاءت جريمة اغتيال الصحفي السعودي جمال خاشقجي داخل مبنى القنصلية السعودية في إسطنبول بتاريخ ٢ تشرين الاول ٢٠١٨ لتمثل ذروة التدهور في العلاقات التركية–السعودية، إذ تحوّلت الأزمة من مستوى الخلافات السياسية والإقليمية إلى صراع مكشوف متعدد الأبعاد، يشمل الجوانب القانونية والحقوقية والدبلوماسية، فقد تعاملت أنقرة مع القضية بوصفها انتهاكًا مباشرًا لسيادتها، وخرقًا صارخًا للمعايير الدولية والأخلاقية، في حين اتسم الموقف السعودي الرسمي بالمراوغة والإنكار في المرحلة الأولى، ثم التراجع والاعتذار لاحقًا.(١٤)

وبحسب الرواية التركية، فإن فريقًا مكوّنًا من ١٥ عنصرًا سعوديًا، من بينهم ثلاثة على صلة مباشرة بأجهزة الاستخبارات السعودية، وصلوا إلى إسطنبول قبل الجريمة، وقاموا بإزالة تسجيلات كاميرات المراقبة داخل القنصلية، ما يشير إلى وجود نية مسبقة لارتكاب تلك الجريمة، وقد أوضح الرئيس أردوغان في مقال نُشر في صحيفة واشنطن بوست الأمريكية في ٢/تشرين الثاني/٢٠١٨، أن خاشقجي "قُتل بدم بارد على يد فريق اغتيال منظّم"، مؤكدًا أن الجريمة "نُفّذت بأوامر صدرت من أعلى المستويات في الحكومة السعودية"، من دون أن يوجّه اتهامًا مباشرًا إلى الملك سلمان، وهو ما عدّ حينها محاولة لفصل الشخصيات القيادية في الرياض عن المسؤولية المباشرة.(١٥)

وقد باشرت النيابة العامة في إسطنبول التحقيقات في اليوم ذاته، بعد اختفاء خاشقجي مباشرة، ما عكس استجابة تركية فورية عكست إدراك السلطات لخطورة الحدث وتداعياته، ومع أن الرواية الرسمية السعودية أنكرت في البداية ضلوعها في الجريمة، وادعت أن خاشقجي "غادر القنصلية بسلام"، إلا أنها عادت في ١٩ تشرين الأول لتعترف بأن الصحفي "توفي خلال شجار" مع بعض العناصر داخل المبنى، وتم الإعلان عن توقيف ١٨ شخصًا متهمين بالتورط.(١٦)

لكن هذه الرواية لم تصمد أمام تصاعد الأدلة التركية، التي شملت تسريبات صوتية من داخل القنصلية، وتسجيلات حركة الفريق الأمني، وتقرير الطب الشرعي، ما دفع أنقرة إلى عرض نتائج تحقيقها على المجتمع الدولي، لاسيما خلال قمة مجموعة العشرين في الأرجنتين أواخر عام ٢٠١٨، إذ سلّم أردوغان للزعماء المشاركين تقريرًا من عشر نقاط، يتضمن تفاصيل الجريمة، ويؤكد أنها "مدبرة مسبقًا"، وأن تركيا "التزمت الشفافية والتعاون الكامل"، مقابل موقف سعودي يتسم بالغموض والمراوغة.(١٧)

وقد مثلت هذه الجريمة لحظة انكشاف استثنائي للعلاقات الثنائية، إذ انتقل الخلاف من كونه نزاعًا حول ملفات إقليمية إلى صدام أخلاقي وقانوني حول مفاهيم السيادة، والحريات العامة، والمسؤوليات الجنائية. وسعت أنقرة إلى توظيف الملف سياسيًا لتحجيم النفوذ الإقليمي للرياض، وفرض نوع من العزلة الدبلوماسية عليها، مدفوعة بتأييد غربي وأممي للخطاب التركي، بخاصة في ظل إدارة الرئيس الأميركي آنذاك دونالد ترامب التي أظهرت ترددًا في محاسبة الرياض.(١٨)

وقد فسّر مراقبون الجريمة على أنها نتاج لبيئة إقليمية متوترة شهدت تراكمات من الاستقطاب الحاد بين السعودية وتركيا في ملفات عديدة، مثل قطر، وسوريا، والإخوان المسلمين، وأن خاشقجي، بحكم قربه من الدوائر الإصلاحية في الخليج، وعلاقته الوثيقة مع قطر وتركيا، أصبح ضحية صراع أكبر بين مشروعين متضادين في المنطقة: مشروع محافظ تقوده السعودية، وآخر توسعي ذي طابع إسلاميتقوده تركيا.(١٩)

بعد سلسلة من الأدلة التي قدّمتها السلطات التركية، والتي بيّنت بالدليل الميداني والتقني أن عملية اغتيال الصحفي جمال خاشقجي قد جرت بطريقة مدبّرة ومنسقة مسبقًا، أقرّت المملكة العربية السعودية في ٢٥/ تشرين الاول/٢٠١٨ بأن الحادثة كانت "جريمة قتل مخططة"، بعد إنكار أولي وطرح سرديات متناقضة(٢٠). جاء هذا الاعتراف نتيجة الضغوط السياسية والإعلامية المتصاعدة التي مارستها تركيا على المستوى الدولي، بعد أن كشفت التحقيقات عن تفصيلات بالغة الدقة تتعلق بوصول فريق اغتيال سعودي إلى إسطنبول، وسحب تسجيلات المراقبة من داخل القنصلية، وإخفاء الجثة بطريقة ممنهجة.

وطالب الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، في سلسلة من التصريحات والمقالات، الرياض بالكشف عن هوية "من أمر بالقتل"، أضف إلى ذلك تحديد مصير جثة خاشقجي، ما فتح الباب واسعًا أمام تساؤلات حول مدى التورط داخل مستويات عليا في الدولة السعودية.(٢١)

وفي ١٥/تشرين الثاني/٢٠١٨، أعلنت النيابة العامة السعودية أن فريقًا مكوّنًا من ١٥ عنصرًا، بقيادة نائب رئيس الاستخبارات العامة آنذاك أحمد عسيري، كُلّف بإقناع خاشقجي بالعودة إلى المملكة، لكن العملية تحوّلت إلى ما وصفته بـ"شجار أدى إلى وفاته"، وأنه تم تقييده وحقنه بمادة مخدّرة، ثم تم تقطيع جثته وتسليمها إلى متعاون محلي لم تُحدد هويته، وهو ما زاد من غموض القضية وشكوك المراقبين الدوليين.(٢٢)

وقد أعلنت النيابة السعودية نيتها مقاضاة ١٨ متهمًا، مطالبة بإعدام خمسة منهم بتهمة تنفيذ الجريمة، فيما رفضت بشكل قاطع تسليمهم إلى تركيا، على الرغم من مطالبة أنقرة بذلك بدعوى أن الجريمة وقعت على الأراضي التركية وتستدعي محاكمة على وفق اختصاص السيادة الإقليمية.(٢٣)

وفي محاولة لتخفيف الضغط الدولي، أدلى ولي العهد محمد بن سلمان بتصريح نادر في الاول من تشرين الاول/٢٠١٩، خلال مقابلة تلفزيونية، قال فيه إن جريمة خاشقجي "وقعت تحت مسؤوليته، وإن لم يكن هو من أصدر الأوامر"، وهو اعترافٌ ضمنيٌ بالمسؤولية السياسية، لكنه لم يُقرّ بالمسؤولية الجنائية أو الإدارية المباشرة.(٢٤)

وفي ٢٤ كانون الأول/٢٠١٩، أصدرت محكمة سعودية أحكامًا بإعدام خمسة من المتهمين وسجن ثلاثة آخرين، في محاكمة وصفتها الحكومة التركية بأنها "غير كافية، وتفتقر للشفافية ولا تلبي تطلعات العدالة الدولية"، كما علّقت المقررة الأممية لحقوق الإنسان، أنييس كالامار، بأن "هذه المحاكمة لم تكن سوى محاولة لإغلاق الملف سياسيًا من دون محاسبة المسؤولين الحقيقيين".(٢٥)

أما في تركيا، فقد استمرت التحقيقات القضائية بوتيرة متسارعة، إذ أصدر مكتب المدعي العام في إسطنبول، في مارس ٢٠٢٠، لائحة اتهام بحق ٢٠ شخصًا، من بينهم سعود القحطاني وأحمد عسيري، بتهم "التحريض على القتل العمد مع سبق الإصرار وبطريقة وحشية تنطوي على التعذيب". وقد طالبت

اللائحة بالحكم بالسجن المؤبد المشدد على المتهمين، وعدّت خطوة رمزية من قبل أنقرة لتأكيد تمسّكها بالعدالة الدولية، في ظل غياب المتهمين عن المحاكمة بسبب امتناع السعودية عن تسليمهم.(٢٦)

وفي تطور أثار الجدل، أعلن صلاح خاشقجي، نجل جمال خاشقجي، عبر منشور على حسابه في "تويتر" بتاريخ ٢٢ مايو ٢٠٢٠، أنه وعائلته قد "عفوا عن القتلة، طلبًا لرضا الله"، وهو ما عدّ بمثابة إسقاط للحق الشخصي بموجب القانون السعودي، وأعقبت هذا الإعلان النيابة العامة في الرياض بإصدار أحكام نهائية تقضي بالسجن ٢٠ عامًا لخمسة من المدانين، و١٠ سنوات لأحدهم، و٧ سنوات لكل من الاثنين الآخرين، مؤكدة أن هذه الأحكام نهائية وواجبة النفاذ.(٢٧)

وعلى الرغم من ذلك، فقد أكدت أنقرة، في أكثر من مناسبة، أن تلك الأحكام لا تعني إغلاق الملف، مشيرة إلى أن طابع الجريمة "دولي بامتياز"، لأنها جرت على أراضٍ أجنبية واستهدفت معارضًا سياسيًا، وهو ما يتطلب تحقيقًا شفافًا وشاملًا يكشف الجهات الآمرة والمنفذة.(٢٨)

في تطور جديد أعاد إحياء قضية مقتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي في الفضاء الدولي، نشرت مكتب مدير الاستخبارات الوطنية الأمريكية، في حزيران ٢٠٢١، تقريرًا استخباراتيًا طال انتظاره، يعود في الأصل إلى عام ٢٠١٨، إلا أن الإدارة الأمريكية السابقة بقيادة دونالد ترامب امتنعت عن نشره، وقد خلص التقرير بشكل صريح إلى أن ولي العهد السعودي محمد بن سلمان"وافق على عملية اعتقال أو قتل الصحفي جمال خاشقجي"، مستندًا إلى تقييم مجتمع الاستخبارات الذي رجّح أن العملية لم تكن لتتم من دون موافقة القيادة العليا في المملكة.(٢٩)

وكانت هذه المرة الأولى التي تُعلن فيها جهة استخباراتية أمريكية رسمية مسؤولية مباشرة، ولو ضمنية، لولي العهد السعودي عن الجريمة، وهو ما قوبل برد فعل سعودي شديد اللهجة، إذ رفضت وزارة الخارجية السعودية ما ورد في التقرير ووصفت مضمونه بأنه "غير دقيق، وغير مقبول، ويسيء لقيادة المملكة"، مؤكدة أن القضية تم التحقيق فيها داخل المملكة، وأن المتورطين قد خضعوا للمحاكمة ونالوا جزاءهم.(٣٠)

وفي السياق ذاته أعرب الأمين العام لجامعة الدول العربية، أحمد أبو الغيط، عن دعمه للموقف الذي تبنّته المملكة العربية السعودية في رفضها لما ورد في التقرير الاستخباراتي الأمريكي بشأن مقتل الصحفي خاشقجي. وفي بيان رسمي، شدد أبو الغيط على أن التعامل مع هذه القضية يندرج ضمن الاختصاص السيادي للسلطات القضائية السعودية، مؤكداً أن الجهة الوحيدة المخوّلة بمحاسبة المسؤولين عن الجريمة هي المؤسسات القضائية في المملكة، من دون تدخل خارجي أو استباق لأحكام العدالة.(٣١)

وعلى الرغم من ذلك، فإن التقرير الأميركي ألقى بظلال كثيفة على العلاقات السعودية– الأميركية، وفتح الباب أمام دعوات لفرض عقوبات على المسؤولين المتورطين، إلا أن الإدارة الأميركية، بقيادة جو

بايدن، اختارت عدم اتخاذ خطوات عقابية مباشرة ضد ولي العهد السعودي، مراعيةً في ذلك المصالح الاستراتيجية.(٣٢)

من جانبها لجأت الرياض إلى استراتيجية إعلامية مضادة، تمثلت في استدعاء ملفات حقوقية من دول أخرى مثل إيران وتركيا نفسها، لتبرير موقفها أو نزع الشرعية عن الانتقادات الموجهة إليها. ففي هذا السياق، قال الأمير تركي الفيصل –الرئيس الأسبق للمخابرات السعودية– في مقابلات صحفية، إن تقرير وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (CIA) الذي اتهم ولي العهد السعودي محمد بن سلمان بالمسؤولية عن الجريمة "يفتقر إلى الدليل الملموس"، منتقدًا في الوقت نفسه غياب المحاسبة الدولية عن جرائم مماثلة، وقارن بين تعامل الغرب مع قضية خاشقجي وسكوته عن عمليات اغتيال في دول أخرى.(٣٣)

وفيما استمرت المطالبات التركية والدولية بالكشف عن هوية من أمر بالقتل، ظل هذا السؤال بلا إجابة حتى آب ٢٠٢٢، من دون الكشف عن مصير الجثة أو المتورطين الحقيقيين، ما أبقى الجريمة في إطار "الادعاءات المفتوحة"، على الرغم من اتساع نطاق التحقيقات وصدور أحكام شكلية داخل المملكة.(٣٤)

لكن الحدث المفصلي في سياق تعامل تركيا مع القضية تمثل في نيسان/٢٠٢٢، عندما قررت المحكمة الجنائية في إسطنبول نقل ملف قضية خاشقجي إلى المحاكم القضائية في المملكة السعودية، وهو ما عدّ تحولًا جذريًا في الموقف الرسمي التركي، ما أثار تساؤلات حول الخلفيات السياسية التي دفعت أنقرة إلى هذا القرار.

وقد أوضح وزير العدل التركي آنذاك، بكر بوزداغ، أن القرار جاء بناءً على طلب رسمي من النيابة العامة السعودية، وأنه "لا يُعدّ إسقاطًا للادعاء العام، ولا تفويضًا بالسلطة القضائية"، مؤكدًا أن الإجراء تم على وفق أحكام القانون التركي والتعاون القضائي الدولي.(٣٥)

وعلى الرغم من الصبغة القانونية للقرار، فإن توقيته السياسي لم يكن معزولًا عن السياق الأوسع المتمثل في مساعي تركيا لإعادة تطبيع العلاقات مع السعودية، في ظل التحديات الاقتصادية الداخلية، والتقلبات الجيوسياسية التي دفعت أنقرة إلى إعادة تموضع استراتيجي شمل تحسين العلاقات مع قوى إقليمية مثل الجمهورية المصرية ودولة الإمارات والمملكة السعودية.(٣٦)

وقد فُسّر هذا التحول في الموقف التركي من قبل بعض المراقبين على أنه "تنازل سياسي مقايض"، يسمح بفتح صفحة جديدة في العلاقات، مقابل إنهاء التوتر السياسي الذي خلّفته قضية خاشقجي. إلا أن منظمات حقوقية مثل هيومن رايتس ووتش والعفو الدولية عبّرت عن خيبة أملها من القرار، معدّة أن نقل المحاكمة إلى دولة يُتهم مسؤولوها بالتورط في الجريمة "ينسف أسس العدالة الدولية"، ويُعد سابقة خطيرة في التعامل مع القضايا العابرة للحدود.(٣٧)

المحور الثاني

تداعيات اغتيال الخاشقجي وتأثيرها في العلاقات السعودية التركية

مثّل وقوع جريمة اغتيال الصحفي جمال خاشقجي داخل مقر قنصلية المملكة السعودية على الأراضي التركية في نظر القانون الدولي انتهاكًا مباشرًا لسيادة الدولة التركية وكرامتها الوطنية، ومع أن تركيا لم تكن طرفًا مباشرًا في الجريمة، ولكن موقعها كمضيف للممثلية الدبلوماسية السعودية، جعلها تتعرض لضغط دولي مكثف، وتساؤلات حول قدرتها على تأمين الحماية، لاسيما وأنها تُعرف بكونها ملاذًا للمعارضين العرب الفارين من أنظمة استبدادية، مما أضعف جزئيًا من صورة أنقرة كدولة مستقرة وآمنة للجوء السياسي.(٣٨)

من هذا المنطلق، تعاملت الحكومة التركية مع الجريمة بقدر كبير من الجدية، مركّزة على الجانب القانوني والشفافية الإعلامية، وذلك في محاولة لإعادة ترميم صورتها الدولية وحفظ ماء الوجه السيادي. لكن، في المقابل، حرصت أنقرة على تجنب التصعيد السياسي المباشر مع الرياض، مراعية لمصالحها الاقتصادية والإقليمية، وهو ما دفعها لتبني خطاب مزدوج: قانوني أمام المجتمع الدولي، ودبلوماسيًا تجاه السعودية.(٣٩)

وإن لم يُحسم رسميًا سبب اختيار تركيا كمسرح للجريمة، إلا أن العديد من التحليلات رجّحت أن يكون ذلك مرتبطًا بمحاولة متعمّدة لإرسال رسالة إقليمية مزدوجة وتوجيه ضربة لرمزية تركيا كمأوى للمعارضين العرب، وافتعال فضيحة دبلوماسية في قلب أراضيها، وقد ارتبطت هذه التقديرات بتصاعد الخصومة السعودية–التركية في السنوات التي سبقت الحادثة، لاسيما بعد موقف الجمهورية التركية من احداث الربيع العربي، ودعم جماعة الإخوان المسلمين، والوقوف إلى جانب قطر خلال أزمتها مع الرياض.(٤٠)

ومع ذلك، أظهرت السعودية في إدارتها للحدث موقفًا أكثر تشددًا، تجلّى في التصعيد الإعلامي غير المسبوق الذي تبنته مؤسساتها الصحفية، التي تحولت من خطاب نقدي تجاه أنقرة إلى حملة من الاتهامات الممنهجة، شملت اتهام تركيا باستغلال جريمة خاشقجي لأغراض سياسية داخلية وخارجية، والسعي إلى تشويه صورة المملكة، بل وحتى انتزاع شرعية زعامة العالم الإسلامي منها.(٤١)

في المقابل، حافظت أنقرة على إبقاء القضية حية في الإعلام الدولي، مفيدة من دعم عدد من وسائل الإعلام الغربية والمنظمات الحقوقية الدولية، في حين لم يُلحظ في الخطاب السعودي الرسمي والإعلامي اهتمام جاد بإظهار الحقيقة أو السعي لتحقيق العدالة، بقدر ما انصب على التقليل من أهمية الحدث والتشكيك في نوايا الجانب التركي، واتهامه بـ"تسييس الحدث" و"تشويه سمعة السعودية".(٤٢)

إن التعامل التركي مع قضية خاشقجي عكس حالة موازنة دقيقة بين الرغبة في حماية السيادة واستثمار الحدث لتعزيز مكانتها الحقوقية، وبين حسابات السياسة الإقليمية التي فرضت على أنقرة تجنب

القطيعة الكاملة مع الرياض. أما السعودية، فقد اختارت أن تُقابل هذا الخطاب القانوني والإعلامي التركي بنوع من الهجوم السياسي والدفاع الإعلامي عن شرعية النظام، في إطار صراع أكبر على الزعامة الإقليمية والشرعية الرمزية.

في أعقاب جريمة مقتل الصحفي جمال خاشقجي، لم تقتصر ردود الفعل السعودية على التصريحات الرسمية، بل شملت كذلك مؤسسات بحثية وإعلامية سعودية سعت إلى صياغة خطاب مضاد، أبرزها مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الذي تبنّى خطابًا هجوميًا ضد التقارير الدولية، لاسيما تقرير أنييس كالامار، المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بحالات الإعدام خارج نطاق القانون، واتهم المركز كالامار بانحيازها إلى تركيا، وإظهارها تعاطفًا إعلاميًا وسياسيًا غير مبرر معها، بينما تجاهلت – بحسب المركز – ما عدّه "سجلًا مقلقًا لتركيا في حرية الصحافة"، مشيرًا إلى كونها "من بين أكثر الدول التي يُقتل فيها صحفيون".(٤٣)

وعلى الرغم من أن وسائل الإعلام السعودية شنت حملة واسعة ضد تركيا، متهمةً إياها بتسييس قضية خاشقجي لتحقيق أهداف إقليمية، فإن المملكة، وعلى رأسها ولي العهد محمد بن سلمان، كانت الطرف الأكثر تضررًا من تداعيات الحادثة، فقد تزعزعت صورة ولي العهد دوليًا، وتعرض مشروعه الطموح "رؤية ٢٠٣٠" إلى انتقادات وتشكيك في مدى اتساقه مع قيم الشفافية والإصلاح التي كان يُروج لها. كما أشارت تقارير اقتصادية إلى تراجع مؤقت في شهية المستثمرين الأجانب، وتذبذب واضح في سوق الأسهم السعودية عقب الحادثة.(٤٤)

من جانب آخر، كانت الاستجابة السعودية المتأخرة في السماح لفريق التحقيق التركي بدخول مبنى القنصلية، وعدم التعاون الكامل في تقديم الأدلة، سببًا إضافيًا في توسيع دائرة الشكوك، وإضعاف الرواية الرسمية، وهو ما ألقى بظلاله على العلاقات الثنائية، التي دخلت مرحلة توتر سياسي عميق.(٤٥)

وقد بدا واضحًا أن الرياض سعت إلى تحجيم الوجود التركي إقليميًا، من خلال توجيه الانتقاد إلى السياسات الخارجية التركية، ومناهضة تحركاتها العسكرية، لا سيما في شمال سوريا. فعند إطلاق تركيا عملية "نبع السلام" في تشرين الاول/٢٠١٩، بالتعاون مع فصائل من الجماعات السورية المسلحة، دانت جامعة الدول العربية تلك العملية وعدّتها "عدوانًا على سيادة دولة عربية"، فيما وصفها وزير الخارجية السعودي السابق عادل الجبير بأنها "احتلال تركي"، ودعا إلى وقفها فوريًا، معدًّا أنها تهدد الأمن الإقليمي.(٤٦)

وتعمق الاستقطاب أكثر بعد قمة كوالالمبور ٢٠١٩، التي دعا إلى انعقادها رئيس الوزراء الماليزي مهاتير محمد، وشارك فيها كل من تركيا، وقطر، وإيران، واندونيسيا (التي انسحبت لاحقًا)، وُنظر إليها كمحاولة لتشكيل تكتل إسلامي جديد خارج إطار منظمة التعاون الإسلامي. وقد أثار غياب دول الخليج

عنها، بخاصة السعودية والإمارات، حالة من الريبة، إذ عدّ هذا التكتل تهديدًا ضمنيًا لقيادة الرياض للعالم الإسلامي، ومحاولة لبناء محور موازٍ تحت القيادة التركية–القطرية.(٤٧)

وقد زادت التوترات بعد تصريح أردوغان بأن باكستان انسحبت من القمة تحت ضغط سعودي مباشر، وهو ما لم تنفه إسلام آباد بشكل صريح، ما عكس حجم الحساسية الخليجية تجاه أي مبادرة إسلامية لا تتم تحت المظلة التقليدية التي تهيمن عليها الرياض، كما علّق الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي يوسف العثيمين على القمة بأنها "تمس وحدة الصف الإسلامي"، معدّاً أن أي تحركات خارج المنظمة تهدد شرعيتها ودورها.(٤٨)

ومن بين أبرز التداعيات التي ظهرت كنتيجة غير مباشرة لجريمة مقتل الصحفي جمال خاشقجي، وإن لم تؤطر رسميًا في حينها، كانت حملة المقاطعة الاقتصادية التي استهدفت البضائع التركية داخل السعودية، والتي اتّخذت حينها طابعًا شعبيًا والمدعوم من قبل بعض النخب اقتصادية، وانتهى إلى تأثيرات ملموسة على العلاقات التجارية بين البلدين، ففي الثاني من شهر تشرين الأول/٢٠٢٠، وتزامنًا مع الذكرى الثانية لمقتل خاشقجي، نشر عجلان العجلان، رئيس مجلس الغرف السعودية، تغريدة دعا فيها إلى مقاطعة شاملة لكل ما هو تركي، بما في ذلك السلع، والاستثمارات، والسياحة، معدًّا أن هذه المقاطعة "واجب وطني"، في ظل ما وصفه بـ"العداء المستمر من الحكومة التركية تجاه المملكة وقيادتها".(٤٩)

وقد جاءت هذه الدعوة بعد أيام من خطاب أدلى به الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، وجّه فيه انتقادات إلى بعض دول الخليج، متسائلًا عن شرعية تحركاتها في المنطقة، وهو ما فُسّر ضمن سياق تصاعد التوتر التركي–السعودي، بخاصة بعد رفض أنقرة نتائج محاكمة المتورطين في جريمة خاشقجي، وتشكيكها في حياد القضاء السعودي.(٥٠)

ظهر التأثير الفوري في المجال التجاري، إذ بدأت شركات سعودية بممارسة ضغوط على القطاع الخاص لتقليل أو وقف التعامل التجاري مع نظيراتها التركية على الرغم من النفي رسمي من السلطات السعودية. وقد ذكرت وكالة رويترز في تقرير لها أن مسؤولين سعوديين نفوا فرض قيود رسمية، لكن رُصدت لافتات في متاجر كبرى بالرياض تدعو المستهلكين إلى "دعم المنتج الوطني، ومقاطعة التركي".(٥١)

في ضوء المعطيات الصادرة عن وزارة الثقافة والسياحة التركية، شهد الجانب السياحي بين المملكة العربية السعودية وتركيا تراجعًا ملحوظًا خلال عام ٢٠٢٠، إذ انخفض عدد الزوار السعوديين في شهر آب إلى ١٠٠ ألف سائح تقريباً، بعد أن كان قد بلغ ذروته في عام ٢٠١٨ حين سجل ٧٤٧ ألف سائح، ويُعزى هذا الانخفاض إلى تصاعد التوترات السياسية والإعلامية التي ألقت بظلالها على التبادل السياحي والاستثماري بين البلدين، أما على صعيد الاستثمارات السعودية في تركيا، فهي تتوزع بين قطاعات متعددة

تشمل العقارات، والخدمات المالية، والاتصالات، والصناعة، والطاقة، غير أن حملات المقاطعة الشعبية التي أطلقها بعض المواطنين السعوديين، وبيانات التحذير الرسمية الصادرة عن السفارة السعودية في أنقرة، قد ساهمت في انخفاض الإقبال على سوق العقارات التركي من قبل المستثمرين السعوديين، وهو ما زاد من حدة التحديات التي يواجهها هذا القطاع، كما تراجعت الصادرات التركية إلى المملكة العربية السعودية بشكل حاد منذ الذروة التي بلغتها عام ٢٠١٧، إذ كانت المملكة آنذاك تحتل المرتبة الثامنة عشرة بين أكبر مستوردي البضائع التركية، بإجمالي صادرات بلغ ٢.٧٣ مليار دولار. أما في آب من عام ٢٠٢٠، فقد هبط هذا الرقم إلى نحو ٢٨.٢٢٢ مليون دولار فقط، وهو ما يعكس تقلصًا كبيرًا في حجم التبادل التجاري.(٥٢)

وبالمقابل، تراجعت الصادرات السعودية إلى تركيا –أيضًا– إذ سجلت في آب/٢٠٢٠ نحو ٨٧٩.٤ مليون ريال سعودي، وهو ما يمثل انخفاضًا واضحًا مقارنةً بالسنوات السابقة.

في المقابل، أبدت المؤسسات الاقتصادية التركية قلقًا بالغًا، فقد صرّح إسماعيل غوله، رئيس مجلس المصدّرين الأتراك (TIM)، في رسالة رسمية إلى السفارة السعودية في أنقرة، بأن الإجراءات غير المعلنة تؤثر على سلاسة تدفق السلع، وتسببت بخسائر كبيرة للمصدّرين الأتراك، داعيًا إلى التهدئة وتطبيع العلاقات.(٥٣)

أفادت صحيفة تركية نقلاً عن وزيرة التجارة روهصار بكجان بأن الحكومة السعودية شرعت، اعتبارًا من ١٥ تشرين الثاني/تشرين الثاني ٢٠٢٠، باتخاذ إجراءات تجارية مقيدة بحق الواردات التركية، تمثلت في تعليق دخول مجموعة من المنتجات إلى السوق السعودي، شملت على وجه الخصوص البيض، ومشتقات الحليب، واللحوم البيضاء. كما كشفت الوزيرة عن استمرار احتجاز شحنات تركية أخرى داخل الموانئ الجمركية السعودية، من دون اتخاذ قرار بالإفراج عنها وبيّنت بكجان أن الكوادر الدبلوماسية والاقتصادية التركية، وعلى رأسها المستشارون التجاريون والملحقون الاقتصاديون العاملون في السفارة التركية بالرياض، بذلوا جهودًا مكثفة لتسهيل الإفراج عن هذه البضائع، غير أن بعض الحالات قوبلت بقرارات رسمية من الجانب السعودي تقضي بإعادة الشحنات إلى بلد المنشأ، أي تركيا، ما يشير إلى تصعيد غير معلن في التوترات التجارية بين البلدين.(٥٤)

وعلى الرغم من استمرار النفي الرسمي السعودي، قال وزير الخارجية فيصل بن فرحان آل سعود في تشرين الثاني/٢٠٢٠ إن "العلاقات مع تركيا طيبة، ولا توجد حملة رسمية لمقاطعة منتجاتها"، معتبرًا أن ما يُشاع لا تدعمه بيانات رسمية، وهو موقف كرّرته –أيضًا– وزيرة التجارة التركية روهصار بكجان، التي أكدت أن الجانب السعودي يعد ما يجري مجرد "مشكلات استثنائية" غير ناتجة عن قرار حكومي

وبحلول نهاية عام ٢٠٢٠، كانت صادرات تركيا إلى السعودية قد بلغت ٢.٢٣ مليار دولار، وهو انخفاض بنسبة ١٦% مقارنة بالعام السابق، وسط تعليقات من مسؤولين اقتصاديين أتراك وصفوا الوضع بأنه "مقاطعة غير معلنة لكنها فعالة".(٥٦)

وكانت الأرقام كانت أكثر وضوحًا عندما أظهرت بيانات جمعية المصدّرين الأتراك (MIT) أن قيمة الصادرات إلى السعودية انخفضت بشكل حاد عام ٢٠٢٠ من نسبة ٩٤,٤ إلى ١١,٢٥بانخفاض قدره ٧٤% وانخفضت الصادرات من ٢٠١مليون دولار إلى ١,٦٧ مليار ليرة تركية وهذا التراجع كان أثرًا تدريجيًا ومتصاعدًا للحملة ضد تركيا.(٥٧)

تمثل هذه الأزمة أحد أبرز النماذج على استخدام أدوات الاقتصاد السياسي في إدارة النزاعات الدبلوماسية. إذ لم تعلن السعودية رسميًا عن المقاطعة، لكنها فعّلت أدواتها عبر شبكات القطاع الخاص والإعلام، ما سمح لها بإرسال رسالة سياسية قوية من دون خرق واضح للالتزامات التجارية الدولية. أما تركيا، فعلى الرغم من محاولتها تهدئة الأجواء، فقد تلقت الرسالة، وأدركت حجم الأثر الاقتصادي للقطيعة، ساهم لاحقًا في إعادة النظر بتموضعها الإقليمي، وهو ما سيتبلور في مرحلة إعادة التقارب بعد ٢٠٢١.

المحور الثالث

بوادر تحسن العلاقات بعد أزمة الخاشقجي بين السعودية وتركيا

مع نهاية عام ٢٠٢٠، بدأت ملامح تحرك سياسي حذر تلوح في الأفق بين تركيا والمملكة العربية السعودية في إطار إعادة تطبيع العلاقات بين البلدين، بعد مرور ثلاث سنوات من التوتر والقطيعة السياسية غير المعلنة، التي فجّرتها جريمة اغتيال الصحفي السعودي جمال خاشقجي داخل قنصلية بلاده في إسطنبول في تشرين الاول/ ٢٠١٨.

وقد تزامن هذا التحول مع قمة مجموعة العشرين، التي استضافتها الرياض افتراضيًا يومي ٢١ و/٢٢ تشرين الثاني ٢٠٢٠، بسبب ظروف جائحة كوفيد-١٩. ففي الليلة السابقة لانعقاد القمة، أجرى الرئيس التركي رجب طيب أردوغان اتصالًا هاتفيًا بالملك السعودي، بحث فيه الطرفان سبل تجاوز الخلافات وتعزيز العلاقات الثنائية، في أول اتصال رفيع المستوى منذ تصاعد التوترات بعد قضية خاشقجي.(٥٨)

وفي اليوم نفسه، صرّح وزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان آل سعود لوكالة رويترز بأن المملكة "تحتفظ بعلاقات جيدة وممتازة مع تركيا"، نافيًا مجددًا وجود حملة رسمية لمقاطعة المنتجات التركية، في إشارة إلى محاولة لخفض حدة الخطاب المتبادل.(٥٩)

أدت هذه الانعطافة التدريجية في الموقف التركي، وتحديدًا من قضية خاشقجي، إلى فتح المجال أمام تحسين العلاقات،وفي ٢٦/نيسان/٢٠٢١، أعلن إبراهيم قالن، المتحدث باسم الرئاسة التركية، أن بلاده

"تسعى لتحسين العلاقات مع السعودية"، مؤكدًا احترام أنقرة لقرار المحكمة السعودية بإدانة ثمانية متورطين في قضية خاشقجي بالسجن ما بين ٧ إلى ٢٠ عامًا، مضيفًا: "لقد أجروا محاكمة، واتخذوا قرارًا، ونحن نحترم ذلك القرار"، وهي المرة الأولى التي تُعلن فيها تركيا موقفًا إيجابيًا من المحاكمة.(٦٠)

ويُعد هذا التصريح تحوّلًا نوعيًا في اللهجة السياسية التركية، مقارنة بالمواقف السابقة التي شكّكت في نزاهة القضاء السعودي، ورفضت نتائج محاكمته، وتبع ذلك خطوة قضائية حاسمة: إذ طالبت النيابة العامة التركية في نيسان/ ٢٠٢٢ بوقف محاكمة المتهمين الـ٢٦ في قضية خاشقجي، ونقل الملف إلى السلطات القضائية السعودية، وقد وافقت المحكمة الجنائية في إسطنبول على الطلب، وهو ما فُسِّر على نطاق واسع بأنه تنازل قانوني–سياسي مقصود، في إطار صفقة تطبيع سياسي أوسع.(٦١)

وعلى الرغم من هذه المؤشرات الإيجابية، فإن العلاقة لم تخْلُ من العقبات. فقد أقدمت الحكومة السعودية على إغلاق المدارس التابعة لوزارة التعليم التركية في الرياض وعدد من المدن السعودية خلال نفس الفترة، وهو ما عدّه مراقبون رسالة غير مباشرة من الرياض بأن التفاهم السياسي لا يعني القبول التام بالنفوذ الثقافي التركي، بخاصة مع استمرار التصورات السعودية بشأن "المدّ التركي" في مجالات التعليم والإعلام والثقافة.(٦٢)

ومن بين أهم المتغيرات التي دفعت باتجاه التهدئة، هو التغير في السياسة الخارجية الأمريكية عقب وصول إدارة الرئيس جو بايدن إلى الحكم في كانون الثاني/٢٠٢١، إذ رفعت إدارة بايدن من سقف الخطاب الحقوقي، وفتحت ملفات حرجة للسعودية، أبرزها قضية خاشقجي، وحقوق الإنسان، والحرب في اليمن، وهو ما شكّل ضغطًا استراتيجيًا على الرياض دفعها إلى ترميم علاقاتها مع الدول الإقليمية للخروج من حالة التوتر والعزلة.(٦٣)

أما بالنسبة لتركيا، فإن الضغوط الاقتصادية الداخلية، وتراجع علاقاتها مع الغرب، دفعاها –أيضًا– لإعادة تموضع سياسي إقليمي، يقوم على تخفيض الصدامات مع الفاعلين الخليجيين، وعلى رأسهم السعودية، وفتح قنوات للتطبيع السياسي والاقتصادي، وهو ما تجلى لاحقًا في زيارات رفيعة المستوى في عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣.

مع مطلع عام ٢٠٢٢، دخلت العلاقات بين التركية والسعودية مرحلة الاستقرار النسبي، تزامنت خلالها سلسلة من الخطوات السياسية التي عبّرت عن تغيّر واضح في أولويات السياسة الخارجية لكلا البلدين، وكانت أولى هذه الخطوات قرار المحكمة التركية بنقل ملف قضية اغتيال الصحفي جمال خاشقجي إلى القضاء السعودي، في سابقة قضائية تشير إلى تراجع حاد في حدة الخطاب التركي بشأن الحادثة التي كانت قد خلّفت آثارًا عميقة على علاقات البلدين منذ ٢٠١٨، وأشار المراقبون إلى أن الخطوات تركيا تعدّ ضمن الإطار براغماتي الذي يعكس إرادة أنقرة في تجاوز حقبة الخلافات، وإعادة بناء

العلاقة مع واحدة من أهم القوى الاقتصادية والسياسية في العالم العربي، هذا التحول لم يكن معزولًا عن تحولات داخلية تركية، بخاصة الأزمة الاقتصادية التي ضربت البلاد منذ ٢٠١٨، والتي مثّلت أحد أبرز الدوافع الداخلية لإعادة التموضع الإقليمي لأنقرة.(٦٤)

تُوّجت هذه المؤشرات بزيارة الرئيس التركي طيب أردوغان إلى الرياض في نيسان/٢٠٢٢، في زيارة وُصفت بـ"التاريخية"، كونها الأولى منذ اندلاع أزمة خاشقجي، وقد استُقبل خلالها في جدة من قِبل ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، ما فتح الباب أمام مرحلة جديدة من التعاون، بخاصة في المجالات الاقتصادية والطاقة، إلا أن الخطوة المفصلية في عملية تطبيع العلاقات كانت زيارة ولي العهد محمد بن سلمان إلى أنقرة في ٢٢/حزيران/٢٠٢٢، والتي وصفتها الصحف التركية بأنها "فتح لصفحة جديدة"، إذ جرى خلالها التوقيع على عدد من الاتفاقات الاقتصادية، وبحث آليات تعزيز التبادل التجاري، فضلاً عن مناقشة الملفات الإقليمية، لا سيما سوريا، واليمن، وليبيا. وقد أعقب الزيارة قرار الرياض بإعادة فتح المدارس التركية التي سبق وأُغلقت، ما عدّ إشارة رمزية على ترميم العلاقات الثقافية والتعليمية بين البلدين.(٦٥)

وفي السياق القانوني، أنهت السعودية ملف خاشقجي قضائيًا بإصدار أحكام نهائية، في حين أغلقت تركيا الملف على أراضيها بعد نقل المحاكمة، وهو ما عدّه بعض المراقبين "نقطة تحوّل تكتيكية" أكثر منه قبولًا فعليًا بسردية الرياض، لكنه مثّل الثمن السياسي الذي قبلت به أنقرة مقابل استعادة العلاقات.

على الصعيد الداخلي، كانت دوافع التقارب واضحة لكلا الطرفين. ففي تركيا، مثّلت الأزمة الاقتصادية عامل ضغط هائل. فمنذ ٢٠١٨، واجه الاقتصاد التركي موجات متكررة من التضخم، وبلغت نسبته في بعض الفترات أكثر من ٢٥%، كما انهارت قيمة الليرة التركية بنسبة ٨٠% أمام الدولار، وانكمش القطاع الصناعي بنسبة ٣٠%، وتراجعت صادرات المنسوجات بنسبة ٦٠%، وارتفعت البطالة إلى نحو ٣٤%، إلى جانب خسارة أكثر من ٣.٣ مليون وظيفة بفعل تداعيات جائحة كورونا.(٦٦)

أما السعودية، فكانت تسعى إلى ترميم مكانتها الإقليمية، بعد أن تعرّضت لعزلة نسبية بفعل قضية خاشقجي، وضغوطات إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن بشأن ملف حقوق الإنسان وحرب اليمن. إلى جانب ذلك، مثّلت الأزمة المالية الناتجة عن جائحة كورونا وتراجع أسعار النفط عام ٢٠٢٠، تحديًا وجوديًا للاقتصاد السعودي، إذ سجّلت الميزانية العامة عجزًا تجاوز ١٢% من الناتج المحلي الإجمالي، وتراجع الاحتياطي الأجنبي بشكل لافت، فيما لجأت المملكة إلى الاقتراض الخارجي والداخلي بشكل غير مسبوق، لتغطية نفقات مشاريع "رؤية ٢٠٣٠".(٦٧)

في هذا السياق، يمكن فهم أن إعادة التطبيع بين البلدين لم تكن مدفوعة فقط بالرغبة في تسوية الخلافات السياسية، بل نتجت –أيضًا– عن ضرورات استراتيجية واقتصادية مشتركة، دفعت الطرفين لتقديم

تنازلات متبادلة، وتغليب البراغماتية على الأيديولوجيا، بخاصة بعد انكشاف هشاشة البنى الاقتصادية في ظل الأزمات المتراكمة.

وبعد فوز الرئيس رجب طيب أردوغان بولاية رئاسية ثالثة في تموز/٢٠٢٣، قام بجولة خليجية شملت السعودية وقطر والإمارات، بدأت في جدة، إذ كتب في تغريدة له: "نحن في طريقنا إلى مدينة جدة... ونأمل أن تساهم هذه الزيارات في تعزيز علاقاتنا الثنائية واستقرارنا الإقليمي". وقد لقي أردوغان استقبالًا رسميًا في قصر السلام من قبل ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، فقد أثمر هذا التقارب عن نشاط اقتصادي متزايد، تجلى في "ملتقى الأعمال السعودي–التركي" الذي عُقد بالرياض في ١٩/مايو/٢٠٢٣، بحضور أكثر من ٤٥٠ شركة من الجانبين، وتوقيع ثلاث اتفاقيات تعاون في مجالات الصناعة والخدمات اللوجستية، وأشارت بيانات "منصة المساعدات السعودية" إلى أن المملكة قدّمت لتركيا مساعدات اقتصادية بقيمة ٤٩٠ مليون دولار امريكي شملت مشاريع في التعليم والطاقة والصحة، والمياه والنقل.(٦٨)

وكانت النتيجة الأبرز لهذه الزيارة توقيع اتفاقيات تعاون دفاعي، شملت شراء السعودية لعدد من الطائرات المسيّرة التركية، وعلى رأسها "بيرقدار" و"أكينجي". وبهذا أصبحت المملكة أكبر زبون للصناعات الدفاعية التركية، متجاوزة سلطنة عمان التي كانت تحتل المرتبة الأولى سابقًا، وعدّ هذا العقد بمثابة أكبر صفقة دفاعية جسدت الثقة المتبادل بين البلدين في ملف أمني حساس.(٦٩)

وتعزيز لتلك التفاهمات وبناء العلاقات بين البلدين "أجرى رئيس الأركان السعودي الفريق الأول الركن (فياض بن حامد الرويلي)، في ٢٢/كانون الأول/٢٠٢٤م، زيارة لتركيا، بناءً على دعوة قدَّمها له نظيره التركي (متين غوراك)، وعقَدَ المسؤولان مباحثات ثنائية وأخرى مشتركة، وخلال الزيارة، التقى الفريق الأول الركن الرويلي، مع وزير الدفاع التركي، وعلى الرغم من أنَّ الجانبين لم يُصدِرا أيّ بيانات أو تعليقات بشأن الزيارة، فإنَّها تأتي في إطار التطوُّرات الإيجابية، التي شهِدَتها العلاقات بين الجانبين خلال الفترة الأخيرة، وتنامي التعاون الاستراتيجي، لا سيّما على الصعيد الدفاعي. كما تأتي هذه الزيارة في توقيت مهمّ للتطوُّرات التي تشهدها المنطقة منذ حرب غزة، والمجالات الحيوية التي تلتقي فيها مصالح البلدين.(٧٠)

تُظهر مؤشرات السنوات ٢٠٢٢–٢٠٢٣ أن العلاقات التركية–السعودية لم تخرج فقط من عباءة الخلاف، بل دخلت مرحلة من "الشراكة الاستراتيجية البراغماتية"، إذ باتت المصالح الاقتصادية والدفاعية المشتركة هي المحرّك الأساس للعلاقات، ويُرجّح أن يؤدي هذا التلاقي المتزايد إلى بناء أرضية مستدامة لعلاقات مستقرة، تتجاوز الأيديولوجيا، وتتجه نحو تكامل اقتصادي–أمني في منطقة إقليمية تعاني من تحولات جيوسياسية.

الخاتمة:

مثّلت العلاقات بين التركية والسعودية خلال العقدين الأخيرين من القرن الحادي والعشرين شكلاً مركبًا من تقاطع المصالح بين البلدين وتضارب التوجهات في آنٍ واحد، إذ اتسمت العلاقات بمراحل متباينة من الانفتاح تارة والتصعيد تارة اخرى، تبعًا للمتغيرات الاستراتيجية والأمنية الإقليمية والدولية. فمن علاقات منسجمة يسودها التنسيق السياسي والتبادل الاقتصادي والتجاري في بدايات الألفية، إلى حالة من القطيعة أعقاب ثورات الربيع العربي، ثم إلى ذروة من التوتر بعد مقتل الصحفي جمال خاشقجي في إسطنبول عام ٢٠١٨، وصولًا إلى مرحلة إعادة الانسجام والتطبيع التي بدأت منذ عام ٢٠٢١.

وخلال تلك الحقبة كشفت الأزمة اغتيال الصحفي خاشقجي عن عمق الهوّة السياسية والأيديولوجية بين أنقرة والرياض، وأظهرت أن التنافس بين تركيا والسعودية لا يقتصر على قضايا مرحلية، بل يرتبط بمشاريع متباينة في قيادة العالم الإسلامي، وإدارة التوازنات الإقليمية، واحتضان التيارات الإسلامية، وشكل النظام الإقليمي المنشود في الشرق الأوسط.

وعلى الرغم من أن التوتر بين البلدين بلغ مستويات غير مسبوقة، من التصعيد الدبلوماسي والإعلامي، ومقاطعة اقتصادية غير رسمية، واصطفاف في جبهات متضادة بسوريا وليبيا وقطر، إلا أن الواقع السياسي والاستراتيجي والاقتصادي فرض منطقه على الدولتين، مما أدى إلى إعادة النظر في السياسات التصادمية، والعودة إلى بناء شراكة براغماتية جديدة.

لقد فرضت المتغيرات الداخلية (مثل الأزمة الاقتصادية في تركيا، وتراجع عوائد النفط في السعودية) من أبرز دوافع التهدئة، كما أن وصول الرئيس جو بايدن إلى سدة الحكم في أمريكا أعاد خلط الأوراق، ودفع كلا البلدين إلى تقوية أوضاعهما الإقليمية عبر إعادة العلاقات الثنائية.

وأظهرت أنقرة مرونة في ملف قضية خاشقجي ونقله إلى السعودية، وهو ما عُدّ تحولًا في الموقف التركي، عبّر عن تغليب الاعتبارات الاستراتيجية والحالة البرغماتية على القيم الخطابية التي رفعتها خلال سنوات التوتر. بالمقابل، أبدت الرياض انفتاحًا من خلال استئناف التبادل التجاري، وتوقيع اتفاقيات اقتصادية، بل والذهاب إلى صفقات دفاعية هي الأضخم في تاريخ الصناعات العسكرية التركية

أضف إلى ذلك، أن تنشيط العلاقات الثقافية والتعليمية والسياحية – من خلال إعادة فتح المدارس التركية، والتسهيلات للمعتمرين الأتراك، وتنظيم ملتقيات الأعمال – شكل أحد أبرز أدوات التقارب بين البلدين، وتلك الخطوات تؤشر إلى دخول العلاقات الثنائية مرحلة أكثر استقراراً

ويمكن القول إن ما تميزت به مرحلة ما بعد ٢٠٢٢ ليس فقط إنتهاء أزمة اغتيال الصحفي الخاشقجي، بل الانتقال إلى مستوى جديد من الشراكة الاستراتيجية، مبنية على تبادل المصالح والتنسيق

متعدد الجوانب والابعاد، لا سيما في مجالات الطاقة، والمقاولات الكبرى، والتكنولوجيا الدفاعية، والصناعات التحويلية.

وفي ضوء ما تقدم، يمكن إثبات فرضية البحث في أن توتر العلاقات التركية–السعودية كان سببه تراكمات المواقف والتوجهات التي سبقت أزمة اغتيال الخاشقجي وانّ عودة العلاقات إلى حالة الاستقرار بين البلدين مثلت نموذجًا مهمًا في فهم كيفية تحول النزاع إلى تعاون تحت ضغط الضرورة والبرغماتية السياسية والمصالح الاستراتيجية، ما يفتح المجال أمام هندسة توازن إقليمي جديد تتراجع فيه لغة الاستقطاب، ويُعاد فيه تعريف الأدوار والمصالح على أسس عملية.

الهوامش:

١. إسماعيل جمال، تحديات سياسية وعسكرية واقتصادية.. أسباب دفعت السعودية وتركيا نحو المصالحة والتعاون، القدس العربي، ٢٨/ نيسان/٢٠٢٢، متاح على الرابط: https://2u.pw/Xp41G

٢. أحمد عبد الوهاب الزعيم، تركيا والاتحاد الأوروبي: علاقة جدلية ومستقبل غامض. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٣، ص ١١٢.

٣. كرم أوكتم، ترجمة مصطفى مجدي الجمال، تركيا: الأمة الغاضبة، القاهرة طبعة سطور الأولى ٢٠١٢،ص١٨٩-١٩١.

٤. عمر الهاشمي،السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية ، دار الفكر الجامعي،٢٠١١،ص٧٦.

٥. أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا في الساحة الدولية، ترجمة محمد زاهد غول، الدار العربية للعلوم، ٢٠١٠، ص ٢٢.

٦. عبد القادر محمد طه، التحولات في السياسة الخارجية التركية تجاه العالم العربي بعد ٢٠٠٢، مجلة دراسات الشرق الأوسط، العدد ٤١، ٢٠١٤، ص ١٥٣.

٧. المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، تقرير الأداء الاقتصادي في الدول النامية : الحالة التركية ، القاهرة ، ٢٠١٤ ، ص ٩٤.

٨. حمودة سليم، دور الدبلوماسية الاقتصادية في تعزيز العلاقات التركية–العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد ٤٣١ ، ٢٠١٥ ، ص ٦٧.

٩. محي الدين انامان ، العلاقات التركية السعودية خلال الربيع العربي نحو شراكة استراتيجية ، رؤية تركية ، العدد ٤ ، اسطنبول: ٢٠١٢ ، ص٢٦، للمزيد ينظر: منصور المرزوقي ، " العلاقات السعودية التركية : تحول بيئة التحالفات الاقليمية"، مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة : ٢٠١٥ ، ص٤.

١٠. علي نجات، مستقبل العلاقات التركية السعودية، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ٢٠٢٢، ص٣.

١١.سونركا جابتاي وماركس يفرز، لعبة تركيا ومصر الكبرى في الشرق الاوسط، ساحتي النفوذ الاقليمي تتواجهان، ترجمة: سميرة ابراهيم عبد الرحمن، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد ، العدد ، ٦١ ، نيسان،٢٠١٥ ص٢٤٩-٢٥٦.
١٢.فارس احمد ابو علبة، التحول في المسارات التركية الشرق الاوسط واثره على الدور الاقليمي ٢٠١١-٢٠١٧، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، ٢٠١٨، ص١٢٥.
١٣.طارق الشقراوي ، العلاقات القرية التركية: اعتماد متبادل وفرص سانحة، مركز الجزيرة للدراسات، تقرير ١٢/ كانون الاول / ٢٠١٩، ص٥.
١٤.مروان الجبوري، مقتل خاشقجي والسردية التركية المضادة للسعودية. مجلة الدراسات الدولية، العدد ٤٤، (٢٠١٩)، ص ٤٩.
١٥.سامي الكيلاني،تركيا والسعودية: من الاستقطاب السياسي إلى المواجهة القضائية. مجلة قضايا الشرق الأوسط، العدد ٦٦، (٢٠٢١)، ص ٧٧.
١٦.محمد أخيار لبي، العناصر الايديولوجية من قضية جمال الخاشقجي في صحيفة الجزيرة، بحث الدرجة الجامعية الاولى، جامعة شريف هداية الله الاسلامية الحكومية جاكارتا، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جاكارتا ٢٠٢٠، ص ٩٧. للمزيد ينظر: المركز العربي للابحاث والدراسات السياسية، تداعيات جريمة اغتيال خاشقجي: ازمة العلاقات السعودية الامريكية ومستقبل بن سلمان، سلسلة تقدير موقف، ٢٣/تشرين الاول/٢٠١٨، قطر، ص١.
١٧.عمر حامد،إدارة تركيا لأزمة خاشقجي: مقاربة سياسية وقانونية. المركز العربي للدراسات، (٢٠١٩)، ص٩٥.
١٨.حمد الله بايجار- محمد رقيب اوغلو، تشريح العلاقات التركية السعودية: دوامة التنافس والتعاون، بحوث ودراسات، مجلة رؤية تركية، صيف ٢٠٢٢، ، ص١١٩.
١٩.حيدر الهاشمي، الخطاب السياسي التركي بعد جريمة خاشقجي. مجلة الاتجاه الاستراتيجي، العدد ١١، (٢٠٢١)، ص١١٨.
٢٠.عمر حامد،المواقف الدولية من قضية خاشقجي: تحليل قانوني. المركز العربي للدراسات، (٢٠١٩)، ص٩٨.
٢١.مروان الجبوري،البعد القضائي في إدارة تركيا لأزمة خاشقجي، مجلة العدالة الجنائية، العدد ٢٨، (٢٠٢٠)، ص ٧١.
٢٢.وكالة الأنباء السعودية (واس)، النيابة العامة تعلن نتائج التحقيق في قضية خاشقجي، ١٥/ تشرين الثاني/٢٠١٨، متاح على الرابط: https://www.spa.gov.sa/1841709
٢٣.منظمة العفو الدولية تطالب بتحقيق دولي سريع في جريمة مقتل الخاشقجي، صحيفة الثورة اليمنية، ١٧/ تشرين الثاني/ ٢٠١٨ ، العدد١٩٧٢١.

٢٤.مجلس حقوق الانسان الجلسة الواحد والاربعين، ملحق لتقرير مقررة اللجنة الخاصة في الاعدامات الاستبدادية، والموجزة، والخارجة عن نطاق القانون: تحقيق في موت غير قانوني للسيد جمال الخاشقجي، تموز ٢٠١٩، رقم البند٣، ص٧٧.

٢٥.مقتل جمال خاشقجي: حكم بإعدام ٥ أشخاص وإخلاء سبيل العسيري والقحطاني "لعدم كفاية الأدلة"، بي بي سي نيوز عربي، ٢٣/ كانون الاول/٢٠١٩، متاح على الرابط: https://www.bbc.com/arabic/middleeast-50892217

٢٦.تركيا: المدعي العام يوجه الاتهام لعشرين سعوديا في قضية مقتل الصحافي جمال خاشقجي، فرانس 24، ٢٥/٣/ ٢٠٢٠ متاح على الرابط: https://www.france24.com/ar/20200325-%D9%

٢٧.أسرة خاشقجي تعفو عن قاتليه لتمهد الطريق لعفو قانوني، رويتر، ٢٢/ماي/٢٠٢٠، متاح على الرابط: https://www.reuters.com/article/idUSKBN22Y01I/

٢٨.احسان الفقية، قضية خاشقجي تعود لسخونتها.. فهل تنصفه المحاكم الأمريكية؟، صحيفة القدس العربي، ٢/ تشرين الثاني/٢٠٢٠، متاح على الرابط: https://www.alquds.co.uk/%D9%8

٢٩. نص تقرير المخابرات الأمريكية حول جريمة قتل خاشقجي (وثيقة)، وكالة الانضول الاخبارية، ٢٠٢١/٢/٢٦، متاح على الرابط: https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7

٣٠.بيان: السعودية ترفض تقرير المخابرات الأمريكية في مقتل خاشقجي، رويتر، ٢٧/فبراير/ ٢٠٢، متاح على الرابط: https://www.reuters.com/article/world/--idUSKBN2AQ2YW/

٣١.الجامعة العربية تؤيد رفض السعودية تقرير الاستخبارات الأمريكية بشأن خاشقجي، سي ان ان العربية، ٢٠٢١/٢/٢٧، متاح على الرابط: https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2021/02/27/arab-league-reacts-

٣٢.تقرير، مقتل جمال خاشقجي: كيف ستتأثر العلاقة بين بايدن ومحمد بن سلمان؟، بي بي سي، ٢٥/فبراير/٢٠٢١، متاح على الرابط: https://www.bbc.com/arabic/interactivity-56204029

٣٣.حادثة خاشقجي من منظور الإعلام السعودي، ٢٠١٨/١٠/١٢، سياسة، تركبرس-الأناضول متاح على الرابط: https://www.turkpress.co/node/53705

للمزيد ينظر: تركي الفيصل ينتقد تقرير المخابرات الأمريكية بشأن مقتل خاشقجي، صحيفة القدس العربي، ٢٤/تشرين الثاني/ ٢٠٢١، متاح على الرابط: https://www.alquds.co.uk/%D8%

٣٤.مجلس حقوق الانسان الجلسة الواحد والاربعين، ملحق لتقرير مقررة اللجنة الخاصة في الاعدامات الاستبدادية، والموجزة، والخارجة عن نطاق القانون: تحقيق في موت غير قانوني للسيد جمال الخاشقجي، تموز ٢٠١٩، رقم البند٣، ص٨٧.

٣٥.صفاء شاهين، أنقرة: إحالة قضية خاشقجي إلى السعودية تتوافق تماما مع القانون، وكالة الانضول الاخبارية، ١٢/ ٤/ ٢٠٢٢، متاح على الرابط: https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A

٣٦. إبراهيم أوزتورك، إعادة التموضع الإقليمي لتركيا بعد أزمة الليرة والتوترات الإقليمية. مجلة السياسات الدولية، العدد ٢٣١، (٢٠٢٣)، ص٦٦.

٣٧. العفو الدولية تندد بعزم تركيا إرسال ملف قضية خاشقجي إلى السعودية، صحيفة القدس العربي، ١/نيسان/٢٠٢٢ ، متاح على الرابط: https://www.alquds.co.uk/%D8%A7%D9

٣٨. مروان الجبوري، جريمة خاشقجي وأثرها على صورة تركيا الإقليمية. مجلة الدراسات الأمنية، العدد ٢٣، (٢٠٢٠)، ص٦٠.

٣٩. سامي الكيلاني، تركيا والسعودية بعد خاشقجي: خطاب سيادي متباين، مجلة الشرق الأوسط المعاصر، العدد ٤٤، (٢٠٢١)، ص٧٠.

٤٠. صبري عمر،الدوافع الإقليمية لاختيار إسطنبول مسرحًا لاغتيال خاشقجي. مجلة السياسة العربية، العدد٣١، (٢٠٢٠)، ص ٩٤.

٤١. عبد الرحمن الحربي، الحرب الإعلامية بين تركيا والسعودية بعد اغتيال خاشقجي، مجلة الخليج للدراسات الإعلامية، العدد ١٦، (٢٠٢٠)، ص٨٦.

42. Yavuz, M. H. (2020). Islam, Politics, and Turkey–Saudi Rivalry. Middle East Policy, 27(3), p. 22.

٤٣. عبد الرحمن الحربي، خطاب المراكز البحثية السعودية بعد خاشقجي، مجلة دراسات الخليج، العدد ٤٢، (٢٠٢٠)، ص٩١.

44. Al-Rasheed, M. (2021). The Triple Crisis of Saudi Arabia: Vision 2030, Repression, and International Image. Foreign Affairs, p. 108.

٤٥. محمد أخيار لبي، العناصر الايديولوجية من قضية جمال الخاشقجي في صحيفة الجزيرة، بحث الدرجة الجامعية الاولى، جامعة شريف هداية الله الاسلامية الحكومية جاكارتا، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جاكارتا ٢٠٢٠، ص١٠٥.

٤٦. سليمان أحمد، تركيا والسعودية في شمال سوريا: صراع النفوذ ومسارات التباعد، مجلة دراسات المشرق، العدد ٢٢، (٢٠٢٠)، ص ٨٣.

٤٧. السعودية تفشل "انقلاب" كولالمبور، صحيفة العرب، لندن، ٢٠/ ١٢/ ٢٠١٩. للمزيد ينظر: منتدى كوالالمبور للفكر والحضارة: المؤتمر السنوي الخامس ٢٠١٩، كوالالمبور، ماليزيا، متاح على الرابط: https://cutt.us/bheEO

٤٨. باكستان.. انتقادات لـ"عمران خان" لانسحابه من قمة كولالمبور الاسلامية، وكالة الانظول، ٢٠١٩/١٢/٢٠، متاح على الرابط: https://www.aa.com.tr/ar/%D8%AF%D9%88%

٤٩. رئيس غرفة التجارة السعودي يدعو لمقاطعة البضائع التركية-(تغريدة)، صحيفة القدس العربي، ٥/تشرين الاول/٢٠٢٠، متاح على الرابط: https://www.alquds.co.uk/%D8%B1%D8%A6

50. Yılmaz, H. (2020). Türkiye-Suudi Arabistan Ekonomik İlişkileri ve Kriz Dinamikleri. ORSAM, P. 63.

٥١. ياسين أقطاي، العقلية الكامنة وراء المقاطعة السعودية للمنتجات التركية: أن تجهل أن الرزاق هو الله، ٢٤/١٠/٢٠٢٠، موقع الجزيرة الاخباري، متاح على الرابط:
https://www.aljazeera.net/opinions/2020/10/24/%D8%A7

٥٢. خالد الدخيل وآخرون، تحرير خلف بن عوض العبدلي، تقرير: تركيا التأثير والتأثر في الابعاد الجيوسياسة للمملكة، ملتقى اسبار، ص٦٨.

٥٣. "المصدرين الأتراك، "مقاطعة السعودية منتجات تركيا تسييس للتجارة"، وكالة الاناضول الرسمية، ٢٢/١٠/٢٠٢٠، متاح على الرابط: https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%82

٥٤. عماد ابو الروس، تركيا تشكو السعودية إلى منظمة التجارة بسبب المقاطعة، موقع العربي٢١ الاخباري، ١٩/نيسان/٢٠٢١، متاح على الرابط: https://arabi21.com/storyamp/1352438/%D8%AA

٥٥. وزير الخارجية السعودي: لدينا علاقات طيبة ورائعة مع تركيا، وكالة الاناضول الرسمية، ٢٢/١١/٢٠٢٠، متاح على الرابط: https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%84

٥٦. اتحاد المصدرين الاتراك: السعودية اوقفت واردات اللحوم التركية، قناة الزمان التركية، ٢٧/١١/٢٠٢٠، متاح على الرابط: https://www.zamanarabic.com/2020/11/27/%d8%a7%d8

٥٧. ضياء عودة، السعودية وتركيا.. سر الرقم "صفر" والحراك الدبلوماسي، موقع قناة الحرة الاخباري، ٦/مايو/٢٠٢١ متاح على الرابط:
https://www.alhurra.com/saudi -arabia/2021/05/06/%D8%A7%D9%84

٥٨. قبيل قمة الـ٢٠.. الملك سلمان والرئيس أردوغان يتفقان على حل الخلافات بالحوار، موقع الجزيرة الاخباري، ٢١/ ١١ /٢٠٢٠، متاح على الرابط:
https://www.aljazeera.net/news/2020/11/21/%D9%83

59. Reuters. (2020). Saudi FM says relations with Turkey are 'good, cordial'. November 21, 2020, https://www.reuters.com/article/world/saudi-foreign-minister-relations-with-turkey-good-amicable-idUSKBN2810SB/

٦٠. الرئاسة التركية: نحترم قرار المحكمة السعودية بقضية خاشقجي، العربية نت، ٢٦/نيسان/٢٠٢١، متاح على الرابط: https://www.alarabiya.net/arab-and-world/2021/04/26/%D8%A7%

٦١. القضاء التركي يقضي بوقف المحاكمة في مقتل الصحافي السعودي جمال خاشقجي وإحالة القضية إلى الرياض، فرانس٢٤، ٧/٤/٢٠٢٢، متاح على الرابط:
https://www.france24.com/ar/%D8

٦٢. انس جانلي، السعودية تقرر إغلاق ٨ مدارس تركية نهاية العام الدراسي ٢٠٢٠-٢٠٢١، وكالة الانضول الاخبارية،٢٨/٤/٢٠٢١، متاح على الرابط: https://www.aa.com.tr/ar/%D8%

٦٣. عبد الرحمن السراج، البرغماتية لابعد الحدود العام الاول لسياسة ادارة بايدن تجاه الشرق الاوسط، مركز ابعاد للدراسات الاستراتيجية، كانون الثاني ٢٠٢٢، ص٢٥، للمزيد ينظر: على نجاد مصدر سبق ذكره، ص١٤-١٥.

٦٤. علي بكير- ايوب ارسوي، هل يؤسس تطبيع العلاقات التركية السعودية لبداية حقيقية جديدة؟، موقع امواج الالكتروني، ٤/ماي/٢٠٢٢، متاح على الرابط:
https://amwaj.media/ar/article/saudi-turkish-reconciliation-the-question-of-sustainability

٦٥. سعيد وليد الحاج، عودة العلاقات بين تركيا واسرائيل ما الجديد هذه المرة، تقدير موقف، مركز زيتونه للدراسات والاستشارات، بيروت تشرين الثاني ٢٠٢٢، ص٥.

٦٦. محمد الرنتيسي، دبلوماسية تركيا تجاها لنظام الدولي اثناء وبعد جائحة كورونا الفاعلية العالية للدبلوماسية التركية اثناء ازمة جائحة كورونا والرؤية التركية لنظام دولي مختلف في ما بعدها، مركز ادراك للدراسات والاستشارات، حلب، ايار،٢٠٢٠، ص ٦-١٥.

٦٧. علاء حسان غرز الدين، مقاربات السياسة الخارجية السعودية ضمن رؤية ٢٠٣٠ في ضل تغيرات البيئة للاقليمية والدولية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسيةوالاقتصادية، برلين، ٢٠٢٤، ص٢٠-٢٩.

٦٨. صبا رشيد جبير الحيالي، تركيا والعودة إلى الخليج.. النتائج التي حققتها زيارة اردوغان في منتصف تموز ٢٠٢٣، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠٢٣/٩/١٢، ص ١-٢.

٦٩. المصدر نفسه، ص٣.

٧٠. الابعاد الاستراتيجية للتعاون العسكري السعودي-التركي، المعهد الدولي للدراسات الايرانية، ٥/كانون الثاني/٢٠٢٥، متاح على الرابط: https://rasanah-iiis.org/%D8%A7%D9%84%D8

قائمة المصادر:

الكتب

١. أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا في الساحة الدولية، ترجمة محمد زاهد غول، الدار العربية للعلوم، ٢٠١٠.

٢. أحمد عبد الوهاب الزعيم، تركيا والاتحاد الأوروبي: علاقة جدلية ومستقبل غامض، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٣.

٣. سعيد وليد الحاج، عودة العلاقات بين تركيا واسرائيل ما الجديد هذه المرة، تقدير موقف، مركز زيتونه للدراسات والاستشارات، بيروت تشرين الثاني ٢٠٢٢.

٤. عبد الرحمن السراج، البرغماتية لابعد الحدود العام الاول لسياسة ادارة بايدن تجاه الشرق الاوسط، مركز ابعاد للدراسات الاستراتيجية، كانون الثاني ٢٠٢٢

٥. علاء حسان غرز الدين، مقاربات السياسة الخارجية السعودية ضمن رؤية ٢٠٣٠ في ضل تغيرات البيئة للاقليمية والدولية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ٢٠٢٤.

٦. علي نجات، مستقبل العلاقات التركية السعودية، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ٢٠٢٢.

٧. عمر الهاشمي، السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية، دار الفكر الجامعي، ٢٠١١.

٨. فارس احمد ابو علبة، التحول في المسارات التركية الشرق الاوسط واثره على الدور الاقليمي ٢٠١١-٢٠١٧، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، ٢٠١٨.

٩. كرم أوكتم، ترجمة مصطفى مجدي الجمال، تركيا: الأمة الغاضبة، القاهرة طبعة سطور الأولى ٢٠١٢.

١٠. محمد الرنتيسي، دبلوماسية تركيا تجاها لنظام الدولي اثناء وبعد جائحة كورونا الفاعلية العالية للدبلوماسية التركية اثناء ازمة جائحة كورونا والرؤية التركية لنظام دولي مختلف في ما بعدها، مركز ادراك للدراسات والاستشارات، حلب، ايار،٢٠٢٠.

١١. منصور المرزوقي، "العلاقات السعودية التركية: تحول بيئة التحالفات الاقليمية"، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة: ٢٠١٥.

الدوريات:

١. إبراهيم أوزتورك، إعادة التموضع الإقليمي لتركيا بعد أزمة الليرة والتوترات الإقليمية. مجلة السياسات الدولية، العدد ٢٣١، (٢٠٢٣)

٢. تداعيات جريمة اغتيال خاشقجي: ازمة العلاقات السعودية الامريكية ومستقبل بن سلمان، سلسلة تقدير موقف، ٢٣/تشرين الاول/٢٠١٨، قطر

٣. حمد الله بايجار– محمد رقيب اوغلو، تشريح العلاقات التركية السعودية: دوامة التنافس والتعاون، بحوث ودراسات، مجلة رؤية تركية، صيف ٢٠٢٢

٤. حمودة سليم، دور الدبلوماسية الاقتصادية في تعزيز العلاقات التركية–العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد ٤٣١، ٢٠١٥

٥. حيدر الهاشمي، الخطاب السياسي التركي بعد جريمة خاشقجي. مجلة الاتجاه الاستراتيجي، العدد ١١، (٢٠٢١)

٦. خالد الدخيل وآخرون، تحرير خلف بن عوض العبدلي، تقرير: تركيا التأثير والتأثر في الابعاد الجيوسيايسة للمملكة، ملتقى اسبار.

٧. سامي الكيلاني، تركيا والسعودية: من الاستقطاب السياسي إلى المواجهة القضائية. مجلة قضايا الشرق الأوسط، العدد ٦٦، (٢٠٢١)

٨. سليمان أحمد، تركيا والسعودية في شمال سوريا: صراع النفوذ ومسارات التباعد، مجلة دراسات المشرق، العدد ٢٢، (٢٠٢٠)

٩. سونركا جابتاي وماركس يفرز، لعبة تركيا ومصر الكبرى في الشرق الاوسط، ساحتي النفوذ الاقليمي تتواجهان، ترجمة: سميرة ابراهيم عبد الرحمن، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد،٦١، نيسان،٢٠١٥

١٠.صبا رشيد جبير الحيالي، تركيا والعودة إلى الخليج.. النتائج التي حققتها زيارة اردوغان في منتصف تموز ٢٠٢٣، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠٢٣/٩/١٢

١١.صبري عمر،الدوافع الإقليمية لاختيار إسطنبول مسرحًا لاغتيال خاشقجي. مجلة السياسة العربية، العدد٣١، (٢٠٢٠)

١٢.طارق الشقراوي، العلاقات القرية التركية: اعتماد متبادل وفرص سانحة، مركز الجزيرة للدراسات، تقرير ١٢/كانون الاول/ ٢٠١٩

١٣.عبد الرحمن الحربي، الحرب الإعلامية بين تركيا والسعودية بعد اغتيال خاشقجي، مجلة الخليج للدراسات الإعلامية، العدد ١٦، (٢٠٢٠)

١٤.عبد الرحمن الحربي، خطاب المراكز البحثية السعودية بعد خاشقجي، مجلة دراسات الخليج، العدد ٤٢، (٢٠٢٠)
١٥.عبد القادر محمد طه، التحولات في السياسة الخارجية التركية تجاه العالم العربي بعد ٢٠٠٢، مجلة دراسات الشرق الأوسط، العدد ٤١، ٢٠١٤
١٦.عمر حامد، إدارة تركيا لأزمة خاشقجي: مقاربة سياسية وقانونية. المركز العربي للدراسات، (٢٠١٩)
١٧.مجلس حقوق الانسان الجلسة الواحد والاربعين، ملحق لتقرير مقررة اللجنة الخاصة في الاعدامات الاستبدادية، والموجزة، والخارجة عن نطاق القانون: تحقيق في موت غير قانوني للسيد جمال الخاشقجي، تموز ٢٠١٩، رقم البند٣
١٨.محي الدين انامان، العلاقات التركية السعودية خلال الربيع العربي نحو شراكة استراتيجية، رؤية تركية، العدد ٤، اسطنبول: ٢٠١٢
١٩.مروان الجبوري، البعد القضائي في إدارة تركيا لأزمة خاشقجي، مجلة العدالة الجنائية، العدد ٢٨، (٢٠٢٠)
٢٠.مروان الجبوري، جريمة خاشقجي وأثرها على صورة تركيا الإقليمية. مجلة الدراسات الأمنية، العدد ٢٣، (٢٠٢٠)
٢١.مروان الجبوري، مقتل خاشقجي والسردية التركية المضادة للسعودية. مجلة الدراسات الدولية، العدد ٤٤، (٢٠١٩)
٢٢.المنظمة العربية للتنمية الإدارية، تقرير الأداء الاقتصادي في الدول النامية: الحالة التركية، القاهرة، ٢٠١٤

الصحف:

١. منظمة العفو الدولية تطالب بتحقيق دولي سريع في جريمة مقتل الخاشقجي، صحيفة الثورة اليمنية، ١٧/تشرين الثاني/٢٠١٨، العدد١٩٧٢١.
٢. السعودية تفشل "انقلاب" كولالمبور، صحيفة العرب، لندن، ٢٠/ ١٢/ ٢٠١٩.

البحوث العلمية المنشورة:

١. محمد أخيار لبي، العناصر الايديولوجية من قضية جمال الخاشقجي في صحيفة الجزيرة، بحث الدرجة الجامعية الاولى، جامعة شريف هداية الله الاسلامية الحكومية جاكارتا، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جاكارتا ٢٠٢٠

المواقع الالكترونية:

١. "المصدرين الأتراك، "مقاطعة السعودية منتجات تركيا تسييس للتجارة"، وكالة الاناضول الرسمية، ٢٠٢٠/١٠/٢٢،
https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%82
٢. الابعاد الاستراتيجية للتعاون العسكري السعودي–التركي، المعهد الدولي للدراسات الايرانية، ٥/كانون الثاني/٢٠٢٥،
https://rasanah-iiis.org/%D8%A7%D9%84%D8
٣. اتحاد المصدرين الاتراك: السعودية اوقفت واردات اللحوم التركية، قناة الزمان التركية، ٢٧/١١/٢٠٢٠،
https://www.zamanarabic.com/2020/11/27/%d8%a7%d8
٤. احسان الفقية، قضية خاشقجي تعود لسخونتها.. فهل تنصفه المحاكم الأمريكية؟، صحيفة القدس العربي، ٢/ تشرين الثاني/٢٠٢٠،
https://www.alquds.co.uk/%D9%8
٥. أسرة خاشقجي تعفو عن قاتليه لتمهد الطريق لعفو قانوني، رويتر، ٢٢/ماي/٢٠٢٠،
https://www.reuters.com/article/idUSKBN22Y01I/
٦. إسماعيل جمال، تحديات سياسية وعسكرية واقتصادية.. أسباب دفعت السعودية وتركيا نحو المصالحة والتعاون، القدس العربي، ٢٨/ نيسان/٢٠٢٢،
https://2u.pw/Xp41G
٧. انس جانلي، السعودية تقرر إغلاق ٨ مدارس تركية نهاية العام الدراسي ٢٠٢٠–٢٠٢١، وكالة الانضول الاخبارية ، ٢٨/٤/٢٠٢١،
https://www.aa.com.tr/ar/%D8%
٨. باكستان.. انتقادات لـ"عمران خان" لانسحلية من قمة كولالمبور الاسلامية، وكالة الانظول، ٢٠/١٢/٢٠١٩،
https://www.aa.com.tr/ar/%D8%AF%D9%88%

٩. بيان: السعودية ترفض تقرير المخابرات الأمريكية في مقتل خاشقجي، رويتر، ٢٧/فبراير/ ٢٠٢١، https://www.reuters.com/article/world/--idUSKBN2AQ2YW/

١٠. تركي الفيصل ينتقد تقرير المخابرات الأمريكية بشأن مقتل خاشقجي، صحيفة القدس العربي، ٢٤/تشرين الثاني/ ٢٠٢١، https://www.alquds.co.uk/%D8%

١١. تركيا: المدعي العام يوجه الاتهام لعشرين سعوديا في قضية مقتل الصحافي جمال خاشقجي، فرانس 24، ٢٥/٣/ ٢٠٢٠ https://www.france24.com/ar/20200325-%D9%

١٢. تقرير، مقتل جمال خاشقجي: كيف ستتأثر العلاقة بين بايدن ومحمد بن سلمان؟، بي بي سي، ٢٥/فبراير/٢٠٢١، https://www.bbc.com/arabic/interactivity-56204029

١٣. الجامعة العربية تؤيد رفض السعودية تقرير الاستخبارات الأمريكية بشأن خاشقجي، سي ان ان العربية، ٢٠٢١/٢/٢٧، https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2021/02/27/arab-league-reacts-

١٤. حادثة خاشقجي من منظور الإعلام السعودي، ٢٠١٨/١٠/١٢،سياسة،تركبرس–الأناضول https://www.turkpress.co/node/53705

١٥. الرئاسة التركية: نحترم قرار المحكمة السعودية بقضية خاشقجي، العربية نت، ٢٦/نيسان/٢٠٢١، https://www.alarabiya.net/arab-and-world/2021/04/26/%D8%A7%

١٦. رئيس غرفة التجارة السعودي يدعو لمقاطعة البضائع التركية–(تغريدة)، صحيفة القدس العربي، ٥/تشرين الاول/٢٠٢٠، https://www.alquds.co.uk/%D8%B1%D8%A6

١٧. صفاء شاهين، أنقرة: إحالة قضية خاشقجي إلى السعودية تتوافق تماما مع القانون، وكالة الانضول الاخبارية، ١٢/ ٤/ ٢٠٢٢، https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A

١٨. العفو الدولية تندد بعزم تركيا إرسال ملف قضية خاشقجي إلى السعودية، صحيفة القدس العربي، ١/نيسان/٢٠٢٢ ، https://www.alquds.co.uk/%D8%A7%D9

١٩. علي بكير– ايوب ارسوي، هل يؤسس تطبيع العلاقات التركية السعودية لبداية حقيقية جديدة؟، موقع امواج الالكتروني،٤/ماي/٢٠٢٢، https://amwaj.media/ar/article/saudi-turkish-reconciliation-the-question-of-ustainability

٢٠. عماد ابو الروس، تركيا تشكو السعودية إلى منظمة التجارة بسبب المقاطعة، موقع العربي٢١ الاخباري، ١٩/ نيسان/٢٠٢١، https://arabi21.com/storyamp/1352438/%D8%AA

٢١. قبيل قمة الـ٢٠.. الملك سلمان والرئيس أردوغان يتفقان على حل الخلافات بالحوار، موقع الجزيرة الاخباري، ٢١/ ١١ /٢٠٢٠، https://www.aljazeera.net/news/2020/11/21/%D9%83

٢٢. القضاء التركي يقضي بوقف المحاكمة في مقتل الصحافي السعودي جمال خاشقجي وإحالة القضية إلى الرياض، فرانس٢٤، ٧/٤/٢٠٢٢، https://www.france24.com/ar/%D8

٢٣.مقتل جمال خاشقجي: حكم بإعدام ٥ أشخاص وإخلاء سبيل العسيري والقحطاني "لعدم كفاية الأدلة"، بي بي سي نيوز عربي، ٢٣/ كانون الاول/٢٠١٩،
https://www.bbc.com/arabic/middleeast-50892217
٢٤.منتدى كوالالمبور للفكر والحضارة: المؤتمر السنوي الخامس ٢٠١٩، كوالالمبور، ماليزيا،
https://cutt.us/bheEO
٢٥.نص تقرير المخابرات الأمريكية حول جريمة قتل خاشقجي (وثيقة)، وكالة الانضول الاخبارية، ٢٠٢١/٢/٢٦، https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7
٢٦.وزير الخارجية السعودي: لدينا علاقات طيبة ورائعة مع تركيا، وكالة الاناضول الرسمية، ٢٠٢٠/١١/٢٢،
https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%84
٢٧.وكالة الأنباء السعودية (واس)، النيابة العامة تعلن نتائج التحقيق في قضية خاشقجي، ١٥/ تشرين الثاني/ ٢٠١٨، https://www.spa.gov.sa/1841709
٢٨.ياسين أقطاي، العقلية الكامنة وراء المقاطعة السعودية للمنتجات التركية: أن تجهل أن الرزاق هو الله، ٢٠٢٠/١٠/٢٤، موقع الجزيرة الاخباري،
https://www.aljazeera.net/opinions/2020/10/24/%D8%A7

المصادر الاجنبية:

1. Al-Rasheed, M. (2021). The Triple Crisis of Saudi Arabia: Vision 2030, Repression, and International Image. Foreign Affairs,
2. Reuters. (2020). Saudi FM says relations with Turkey are ‘good, cordial’. November 21, 2020, https://www.reuters.com/article/world/saudi-foreign-minister-relations-with-turkey-good-amicable-idUSKBN2810SB/
3. Yavuz, M. H. (2020). Islam, Politics, and Turkey–Saudi Rivalry. Middle East Policy, 27(3)
4. Yılmaz, H. (2020). Türkiye-Suudi Arabistan Ekonomik İlişkileri ve Kriz Dinamikleri. ORSAM